مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد التاسع / العـدد الثاني
(8 رجب 1447هـ/ 28 ديسمبر 2025م)، ص 321– 350

سياسة الاختفاء القسري في مدينة الجزائر سنة 1957

"دراسة تاريخية إحصائية من خلال أرشيف ما وراء البحار (أكس أون بروفانس)"

The Policy of Enforced Disappearance in Algiers in 1957: A Historical-Statistical Study through the Overseas Archives in (Aix-en-Provence)

د/ نبيلة لرباس Nabila LARBES [1]

[1] جامعة عبد الله مرسلي، تيبازة The University Morsli Abdellah of Tipaza

مخبر الدراسات التاريخية المعاصرة المدرسة العليا للأساتذة، ببوزريعة الجزائر

Contemporary Historical Studies Laboratory Higher Normal School of Bouzareah

المؤلف المرسل: **د/ نبيلة لرباس** Nabila LARBES البريد الالكتروني: larbes.nabila@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: **28 /09/ 2025** تاريخ القبول: **11 /12/ 2025** تاريخ النشر: **28/ 12/ 2025**

الملخص: يتناول هذا المقال سياسة الاختفاء القسري في مدينة الجزائر سنة1957، إبّان ما عُرف بـ"معركة الجزائر"، باعتبارها إحدى أكثر مراحل القمع الاستعماري الفرنسي عنفاً. تكمن أهمية الموضوع في كشف طبيعة الانتهاكات القمعية التي مارستها الإدارة الاستعمارية ضد المدنيين الجزائريين، وتوثيق جريمة لا تزال آثارها القانونية والإنسانية قائمة حتى اليوم. اعتمدت في هذه الدراسة على منهج تاريخي إحصائي، بالاستناد إلى43 مراسلة إدارية، محفوظة في الأرشيف الفرنسي لما وراء البحار بأكس أون بروفانس. كشفت نتائج الدراسة عن توثيق937 حالة اختفاء من مارس إلى أوت1957، و قد بلغت هذه الحالات ذروتها في شهر مارس، ثم تراجع تدريجي في الأشهر الموالية، مما يعكس علاقة واضحة بين تصاعد ممارسات القمع الفرنسي وازدياد عدد المفقودين، كما أظهرت النتائج أن سياسة الإختفاء لم تكن مجرد تجاوزات فردية معزولة، بل كانت سياسة منظمة، نفذها الجيش بتواطؤ مع الإدارة الاستعمارية، وتجدر الإشارة إلى أن إحدى الإرساليات المؤرخة في 4جويلية 1957، تُشير إلى وجود876 بطاقة بحث إضافية، ما يرفع العدد الإجمالي للمفقودين إلى غاية 5أوت 1957 إلى1014حالة اختفاء قسري. وتؤكد هذه المعطيات أن ما حدث يندرج ضمن التعريف القانوني الدولي لجريمة الاختفاء، بما يحمله ذلك من آثار قانونية وإنسانية

ماتزال قائمة إلى اليوم، كما تبين أن عددا كبيرا من الضحايا تم توقيفهم دون أوامر قضائية، ثم اختفوا نهائيا، وهو ما يتوافق مع التعريف الدولي للاختفاء القسري الوارد في الاتفاقيات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الاختفاء القسري، المفقودون، الأرشيف الاستعماري، مدينة الجزائر 1957، القمع الاستعماري.

Abstract:

This article analyzes the policy of enforced disappearances in the city of Algiers in 1957, during the so-called «Battle of Algiers», one of the most violent phases of French colonial repression. The study highlights the systematic nature of violations committed by the colonial administration against Algerian civilians and documents a crime with ongoing legal and human consequences. Based on a historical and statistical methodology, the research draws on 43 official administrative correspondences preserved in the Overseas Archives in Aix-en-Provence, dated from March to August 1957. The findings document 937 cases of enforced disappearance during this period, with a peak in March followed by a gradual decline. This trend shows a correlation between the intensification of repression and the rise in disappearances. The data also indicate that this policy was not due to isolated misconduct but was a coordinated strategy implemented by the army with the complicity of the colonial administration. A telegram dated July 4, 1957, mentions 876 additional search notices, bringing the total to 1,014 cases by August 5. Many victims were arrested without judicial warrants and never reappeared, fitting the international definition of enforced disappearance

Keywords: Enforced disappearance, The disappeared, Colonial archives, Algiers 1957, Colonial repression.

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد التاسع / العـدد الثاني
(8 رجب 1447هـ/ 28 ديسمبر 2025م)، ص 321– 350

1.مقدمة:

شهدت مدينة الجزائر خلال سنة 1957، إحدى أشدّ مراحل القمع الاستعماري قسوة، ما حوّل العاصمة إلى مسرح لمواجهات عنيفة بين تنظيم المنطقة المستقلة ووحدات الفرقة المظلية العاشرة، لقد اعتمدت هذه الأخيرة على أساليب تعسفية مختلفة، شملت المداهمات الليلية والتوقيف من دون أوامر قضائية والاحتجاز في مراكز سرية للجيش، فضلًا عن الاعتقالات العشوائية والتصفية الجسدية... لقد شكّلت هذه الممارسات أدوات رئيسية استعملتها السلطات الفرنسية لاختطاف المواطنين وإخفائهم قسرًا.

في هذا السياق، تعتبر "قضية المفقودين" كواحدة من أكثر الجرائم غموضًا وإثارة للجدل، لما تحمله هذه الإشكالية من أبعاد إنسانية وتاريخية وقانونية وسياسية، لا تزال إلى اليوم دون معالجة. تمثلت هذه السياسة في توقيف الآلاف من المدنيين الجزائريين من قبل السلطات الفرنسية، دون محاكمة أو إشعار رسمي، فقد تم اختطافهم من منازلهم ليلاً أو توقيفهم قسرًا من طرف وحدات المظليين أو الشرطة، ثم اختفوا دون أثر في سياق ما يُعرف في القانون الدولي "بالاختفاء القسري"، ولم يظهر لهم أي أثر بعدها في ظل صمت رسمي فرنسي، ومحاولات محدودة من بعض الشخصيات الفرنسية والهيئات لكشف الحقيقة.

لقد شكّلت سنة 1957، وتحديدًا خلال ما عُرف بـ"معركة الجزائر"، ذروة هذه السياسة القمعية، حيث ارتفعت وتيرة الاعتقالات والاختفاءات، وتحولت العاصمة إلى موقع لعمليات توقيف جماعي واسع النطاق، وانتهت في آلاف الحالات إلى إخفاء تام للموقوفين دون أي أثر قانوني أو مساءلة إدارية أو قضائية، هذا ما تشير إليه الكتابات التاريخية والشهادات إلى أن عدد "المفقودين" ارتفع بشكل ملحوظ خلال سنة1957، وهو ما تؤكده كذلك الوثائق الإدارية، التي أصدرتها السلطات الفرنسية في تلك الفترة، تحت مسمى "البحث عن المفقودين"، سُجلت في هذه الوثائق أعداد المفقودين عبر بطاقات بحث ذات صيغة إدارية توحي بالحياد، غير أنها في الواقع تمثل حالات واضحة للاختفاء القسري.

تكتسي دراسة موضوع "الاختفاء القسري" خلال الفترة الاستعمارية أهمية بالغة، لأنها تُسلط الضوء على طبيعة الممارسات الاستعمارية في مواجهة المقاومة الجزائرية، التي لم تكتفِ بالقمع المسلح، بل عمدت إلى تغييب الضحايا قانونيًا وإنسانيًا. كما أن دراسة هذا الموضوع من خلال الوثائق الأرشيفية لسنة 1957،

تفتح المجال لفهم الآليات الإدارية والأمنية التي غطت على الجريمة، وتُتيح إعادة بناء الحادثة التاريخية من منظور الضحايا. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على "قضية المفقودين" في مدينة الجزائر، من خلال مقاربة تاريخية إحصائية، تعتمد على تحليل المراسلات الإدارية، من أجل:

- توثيق عدد حالات الاختفاء القسري خلال الفترة الممتدة من مارس إلى أوت 1957.
- دراسة تزايد أو تراجع عدد المفقودين من شهر إلى آخر وتفسير سبب ذلك.
- إبراز العلاقة بين الجيش الفرنسي والإدارة الاستعمارية في تنفيذ هذه السياسة القمعية.
- تقديم قراءة تاريخية تستند إلى التحليل الكمي للوثائق.
- إعادة قراءة الذاكرة التاريخية في ضوء الوثائق والمساهمة في المطالبة بالحقيقة.

رغم أهمية هذا الموضوع، إلا أنّ الدراسات التي تناولته بشكل دقيق ومفصل لا تزال قليلة نسبيًا، من بين أبرز الأعمال التي تطرقت إلى الموضوع مليكة رحال وفابريس ريسيبوتي(2022)، قدّم الباحثان دراسة أكاديمية بعنوان «Forced Disappearance during the Algerian War of Independence: The Mille autres Project and the Disappeared of the 'Battle of Algiers'»، و التي نُشرت في مجلة "*حوليات التاريخ و العلوم الاجتماعية*"، ارتكزت الدراسة على مشروع "ألفٌ آخرون (Mille autres)" الذي جمع شهادات عائلات المفقودين، وأرشيفات رسمية وخاصة، لتوثيق ما يقارب 850 حالة اختفاء قسري خلال سنة 1957. بناء على ما سبق، نطرح الإشكالية التالية: ما طبيعة سياسة الإختفاء القسري التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية خلال سنة 1957 في مدينة الجزائر؟ وإلى أي حد ساهمت الوثائق الأرشيفية في إعادة بناء الحقيقة التاريخية وكشف الاستراتيجية الاستعمارية الكامنة خلف "ملف المفقودين"؟ وما هي العوامل التي أسهمت في تصاعد عدد المفقودين أو تراجعه من شهر إلى آخر خلال الفترة الممتدة من مارس إلى أوت 1957؟

تجمع هذه الدراسة بين المنهج التاريخي والتحليل الإحصائي، لتفسير سياسة الاختفاء القسري في الجزائر، وهي دراسة تاريخية كمية(Quantitative Historical Study)، تستند على عينة من المراسلات الإدارية تتعلق بالمفقودين، وهي وثائق رسمية من الأرشيف الفرنسي ما وراء البحار(ANOM)، عددها 43 مراسلة إدارية (أي 43 وثيقة)، صادرة عن الإدارة الفرنسية في الجزائر، تتراوح تواريخ إصدارها بين شهر

مارس وأوت 1957، وتحتوي كل مراسلة على إحالة لمجموعة من بطاقات البحث عن المفقودين، لطلب معلومات حول الضحايا (يمثل عدد بطاقات البحث في الواقع عدد المفقودين).

2. المفقودون والاختفاء القسري: الإطار المفاهيمي في السياق الاستعماري الجزائري:

تشكل سياسة الإختفاء القسري إحدى أبرز صور العنف المسلط على السكان المدنيين خلال الفترة الاستعمارية، ويجب التمييز بين مفهوم "المفقود"Disparu عن "الاختفاء القسري"Disparition forcée، خصوصًا في الأبحاث التاريخية المرتبطة بالتاريخ الاستعماري في الجزائر، وتحديدًا سنة 1957.

2. 1. المفقود :

يُستعمل مصطلح "المفقود" في الأدبيات العامة للإشارة إلى الشخص الذي انقطعت أخباره ولم يعد بالإمكان تحديد مكان وجوده، دون وجود دليل قاطع على وفاته أو تحديد الجهة المسؤولة عن اختفائه، ويشمل ذلك ضحايا الكوارث الطبيعية والحروب والنزوح الجماعي والهجرة. يركز هذا المصطلح على النتيجة أي الغياب دون التطرق إلى أسبابها[1]، ووفقًا للجنة الدولية للصليب الأحمر، يُعرّف المفقود بأنه: "الشخص الذي أفادت عائلته بفقده نتيجة نزاع مسلح أو عنف داخلي أو كارثة طبيعية، ولا يتوفر عنه أي معلومات مؤكدة"، لكن في سياقات النزاع المسلح والاحتلال، قد يُخفي هذا المفهوم المسؤوليات الجنائية والسياسية التي تؤدي إلى الاختفاء، لا سيما حين تكون الدولة أو الأجهزة الرسمية طرفًا فاعلًا.[2]

2. 2. الاختفاء القسري

على خلاف المفهوم السابق، يحدد القانون الدولي مصطلح "الاختفاء القسري" أنه جريمة ضد الإنسانية، و يؤكد حق كل ضحية في معرفة الحقيقة بشأن ظروف الاختفاء القسري و معرفة مصير الشخص المختفي، فضلا عن حقه في حرية جمع و استلام و نشر معلومات لتحقيق هذه الغاية، فقد جاء تعريفه في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2010، على النحو التالي: "يقصد به الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية، يتم على أيدي موظفي الدولة أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير

الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون"[3]، ويمثل الاختفاء القسري، انتهاكًا لحق الفرد في الحرية والحياة، ومن جهة أخرى انتهاكًا لحقوق الأسرة والمجتمع في معرفة مصير أبنائهم، وهو ما يجعل هذه الممارسة واحدة من أشد الجرائم تأثيرًا على النسيج الاجتماعي والسياسي.[4]

2. 3. في السياق الجزائري من الغياب إلى الجريمة:

أما في الجزائر، وبالخصوص خلال ما سمي "بمعركة الجزائر" 1957، لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى توقيفات جماعية بحق مدنيين جزائريين، خارج الأطر القانونية، ترافقت مع تعذيب، ثم اختفاء تام للموقوفين دون محاكمات أو إشعارات قانونية، وهو ما يتطابق تمامًا مع تعريف الاختفاء القسري، الذي لم يكن مجرد تجاوز فردي، بل ظهر ضمن استراتيجية عسكرية وأمنية تبنّتها السلطات الفرنسية.[5]

فأعداد هائلة من المواطنين الجزائريين، خاصة من الأحياء الشعبية في العاصمة، تعرّضوا للاعتقال دون مذكرات توقيف، واختفوا دون تقديم أي معلومات لأسرهم. وقد أكّدت تقارير عديدة، مثل تقرير بول تيجان Paul Teitgen ومراسلات المحامي جاك فرجيسJacques Vergès ، أن هذه الممارسات كانت جزءًا من عمل منظم تشرف عليه وحدات من الجيش، وبتغطية من الإدارة الاستعمارية.[6]

وقد عكست وثائق أرشيفية صادرة عن الإدارة الفرنسية لسنة 1957، الممارسات اللانسانية للاستعمار، فهي تشير إلى تاريخ اختفاء الأشخاص دون تقديم معلومات عن أماكن الاحتجاز أو المسؤوليات الإدارية.[7]

وفي هذا الإطار، يؤكد المؤرخ الفرنسي فابريس ريسيبوتي F. Riceputi، أن ما وقع خلال سنة 1957، يُمثل سياسة منظمة للإخفاء القسري، حيث تم توقيف آلاف الجزائريين على يد القوات الفرنسية، ثم فُقدت أخبارهم نهائيًا، في ظل نفي السلطات لأي مسؤولية، وغياب أي مسارات قضائية لاحقة.[8] يقتضي التحليل التاريخي أنه لا يتم الاكتفاء بمصطلح "المفقود" عند تناول الظاهرة في السياق الاستعماري، بل يجب استخدام "الاختفاء القسري"، متى ثبت وجود اعتقال تعسفي أو تواطؤ للسلطات في تغييب مصير الأشخاص. إن مفهوم "المفقودين" في الحرب التحريرية الجزائرية، يجب ألا يُفهم كمجرد فئة إنسانية غامضة، بل كنتاج لقرار سياسي اتخذته دولة استعمارية، وأُخفيت تفاصيله خلف واجهة قانونية وإدارية صامتة.

3. السياق التاريخي لظهور سياسة الاختفاء القسري في الجزائر أوت 1956– فيفري 1957

3. 1 المنطقة المستقلة للجزائر العاصمة: من الهيكلة الثورية إلى العمل السياسي والعسكري

باشرت القيادة العليا للثورة بعد انعقاد مؤتمر الصومام أوت 1956، في تنفيذ القرار المتعلق بتكثيف العمل الفدائي داخل المدن، وتعميمه ليشمل سكان الحواضر، في إطار تعميق المشاركة الشعبية في الكفاح المسلح، الذي كان قد ترسخ بالفعل في مختلف أرياف البلاد، عملت لجنة التنسيق والتنفيذ، من خلال ذلك على استهداف المراكز الأساسية للاحتلال الفرنسي داخل المنطقة المستقلة للجزائر[9]، وذلك في إطار استراتيجية ذات بعدين متكاملين داخلي، يتمثل في تكثيف العمل المسلح للجبهة داخل المدينة؛ أما خارجي، يرمي إلى تكريس شرعية الجبهة كفاعل سياسي ممثل للثورة الجزائرية. وبهذا استطاع الشهيد العربي بن مهيدي[10]، في فترة زمنية وجيزة، أن يؤسس للعمل الفدائي في العاصمة على أسس تنظيمية وعسكرية محكمة، وأن يغرس في صفوف الفدائيين والفدائيات روح التضحية والمقاومة. وأسهم هذا التصعيد في نقل مسرح الثورة إلى قلب العاصمة، مخلّفًا آثارًا بارزة على مستويات متعددة؛ إذ أضعف استقرار السلطة الاستعمارية، وعمّق حالة الخوف وانعدام الأمن في الأوساط الأوروبيين.[11]

ومن جهة أخرى، شكل قرار جبهة التحرير في مطلع سنة 1957، والمتمثل في إعلان إضراب عام لمدة ثمانية أيام (من 28 جانفي إلى 4 فيفري 1957)، خطوة استراتيجية ذات بعد داخلي وخارجي، كان الهدف منه تأكيد وحدة الشعب والتفافه حول الجبهة، وذلك قُبيل عرض القضية الجزائرية على هيئة الأمم المتحدة، سعيًا لكسب مزيد من الدعم الدولي والشعبي. لقد استجاب لهذا الاضراب الشعب الجزائري بكامل شرائحه، متحديًا القمع الاستعماري، ما أثبت أمام الرأي العام العالمي أن الجبهة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الجزائري. كما أسفر عن نتائج دبلوماسية ملموسة، تمثلت في خروج الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتوصيات هامة، أكدت أن القضية الجزائرية تدخل ضمن إطار حق الشعوب في تقرير المصير، طبقًا لميثاق الأمم المتحدة، وبذلك ساهم الإضراب في تعزيز مكانة الثورة الجزائرية على المستويين الداخلي والدولي، وأدى إلى ازدياد الاعتراف الدولي بالقضية الجزائرية وشرعية مطالبها السياسية.[12]

3. 2 . تدخل الفرقة المظلية العاشرة جانفي 1957 وبداية القمع الاستعماري:

3. 2. 1 . جاك ماسو ومهمة "إعادة الأمن" في مدينة الجزائر:

مع تزايد وتيرة العمليات الفدائية منذ خريف 1956، وعجز الشرطة الفرنسية عن احتواء الوضع الأمني في العاصمة، خاصة مع اقتراب موعد الإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة، لجأت السلطات الفرنسية إلى خيار عسكري حاسم، فقد منح الوزير المقيم روبير لاكوست(Robert Lacoste) تفويضًا كاملًا للجنرال جاك ماسو(Jacques Massu) ، قائد الوحدة المظلية العاشرة (10 D.P.)، لتولي مهمة "إعادة الأمن إلى المدينة وضواحيها"، ومنحه جميع صلاحيات الأمن والشرطة[13]. من جهته، يرى المؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا أن الهدف المباشر من هذا الإجراء، كان القضاء على التنظيم السري للمنطقة المستقلة للجزائر، لا سيما في أحياء القصبة[14]، إلى جانب إفشال الإضراب العام المقرر تنظيمه، تزامنًا مع عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة[15]. لقد أوضح الجنرال ماسو عن دوافع التدخل العسكري بقوله: "في نهاية عام 1956، بلغ الخطر ذروته، فقد اتّسعت رقعة "الإرهاب"، وبدا أن الوسائل المتوفرة لدى السيد لاكوست غير كافية للسيطرة عليه، كان يخشى أن تفلت الأمور من يده، خاصة مع تهديد الجبهة بتنظيم إضراب عام، فأدرك حينها أن الوقت قد حان لاستدعاء الجيش."[16]

في 7 جانفي 1957، وقّع لاكوست أمرًا رسميًا يمنح بموجبه الجنرال ماسو، سلطة تسلُّم كافة صلاحيات الأمن والشرطة من والي العاصمة، واضعًا تحت تصرفه كامل القوى العسكرية والأمنية، بهدف القضاء على "التمرد"، وبث الطمأنينة في نفوس السكان الأوروبيين، مع ضرورة "الانتصار بأي وسيلة، وبأسرع وقت ممكن"[17]، وفق ما دوّنه ماسو في مذكراته.[18]

كلّفت السلطات الفرنسية الجنرال جاك ماسو بقيادة الوحدة المظلية العاشرة، لتنفيذ المهام الأمنية والعسكرية في الجزائر العاصمة، ضمن خطة "إعادة الأمن" مع مطلع سنة 1957.

وقد تشكلت هذه الوحدة من أربع فرق مظلية رئيسية[19]، وجرى توزيعها جغرافيًا على مختلف مناطق العاصمة وفق مهام محددة. كما دعّم ماسو وحدته بشبكة واسعة من الأجهزة الاستخباراتية والبوليسية، كانت تعمل بإشرافه المباشر[20]، سمحت له هذه الوسائل تطويق المدينة والسيطرة على أحيائها، من خلال المداهمات والاعتقالات وسياسات الإختفاء القسري، بهدف القضاء على التنظيم الفدائي في المدينة.

4. سياسة الاختفاء القسري في مدينة الجزائر

اتبعت السلطات الاستعمارية، خلال ما سمي "بمعركة الجزائر" سياسة قمعية، تمثلت في اختطاف الجزائريين ليلاً بعد فرض حظر التجول، مما صعّب على عائلات المختطفين التواصل الفوري مع الجهات المعنية، وكان التعذيب يلي دائماً عملية الاختطاف، وغالباً ما ينتهي الأمر بوفاة الضحية، فأحيانا، كانت السلطات تعلن رسميًا عن وفاة البعض، بينما يتم إدراج الغالبية ضمن قائمة "المفقودين"Les disparus.[21]

تُقدّر حالات الاختفاء القسري خلال الثورة التحريرية بالآلاف، دون أن تحظى الغالبية العظمى منها بأي متابعة سياسية أو قضائية، ويُستثنى من ذلك بعض الحالات البارزة، مثل موريس أودان وعلي بومنجل، التي أثارت اهتمامًا إعلاميًا وسياسيًا. معظم المختفين تعرّضوا للتعذيب ثم أُعدموا سرًا، وغالبًا لم تُسلَّم جثثهم إلى ذويهم. وتجدر الإشارة إلى غياب إحصائيات رسمية دقيقة بشأن عدد المفقودين، إذ تبقى كل التقديرات تقريبية، ويمكن تفسير هذا الغموض جزئيا بإتلاف نسبة كبيرة من الوثائق الإدارية المتعلقة بالاعتقالات وحالات الاختفاء، من قبل الجيش الفرنسي مع نهاية مهمته في الجزائر 1958، وهو ما صعّب التوثيق التاريخي لاحقًا. في هذا السياق، يذكر المؤرخ بيير فيدال ناكيت (P. Vidal-Naquet) أن عدد المختفين كان كبيرا جدًا[22]، بينما يقدّر الجنرال موريس فايفر (Maurice Faivre) عدد المفقودين خلال الفترة الممتدة من 01نوفمبر 1954 إلى 19 مارس 1962 بـ 375 أوروبيًا و13.000 جزائري[23]، ويشير المؤرخ جيلبير مينييه(Gilbert Meynier)، استنادًا إلى وثائق فرنسية تعود للفترة بين عام 1955 ونهاية فبراير 1962، إلى تسجيل نحو 21.132 حالة مصنفة تحت مسمى "هارب مقتول"(Fuyard tué). [24]

من جهتها، تؤكد جيرمان تيون (Germaine Tillion) ما ذهب إليه بول تيتجان، مشيرةً إلى أنّ 3024 مفقودًا قد جرى اعتقالهم ثم تصفيتهم فعليًا[25].

أمّا جاك شوفالييه(Jacques Chevallier)، رئيس بلدية الجزائر العاصمة آنذاك، يقدّر عدد المختفين بنحو 5000 شخص، معظمهم لم يُعثر على جثثهم. وتشير بعض المصادر إلى أنّ هذه الجثث، تم التخلص منها عبر إلقائها في البحر من المروحيات بعد تقييد أرجل الضحايا بكتل خرسانية، أو بدفنها في مواقع

سرّية مجهولة[26]، ويحدد السيد بن يوسف بن خدة عدد المعتقلين خلال "معركة الجزائر " بـ 30.000 جزائري.[27]

يتناول كتاب(1959)"Les Disparus"، قضية المفقودين في الجزائر، حيث قام مؤلفوه جاك فرجيس(Jacques Vergès)، ميشال زافريان(Michel Zavrian) وموريس كوراج(Maurice Courrège)، بنشر قائمة تضم 175حالة اختفاء تعود إلى سنة 1958. كما وجهوا رسالة إلى رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تناولوا فيها ملف المفقودين، إلى جانب سياسة الاعتقالات والاغتيالات التي كانت متبعة آنذاك[28]، وقد شكلت هذه المبادرة خطوة مهمة في لفت الانتباه إلى البعد الإنساني والسياسي لقضية الاختفاء القسري، لذلك أقدمت السلطات الفرنسية على طرد جاك فرجيس من الجزائر، بسبب جمعه لشهادات عائلات المفقودين، وكان يعتزم نشرها ضمن كتيب في مجلة الأزمنة الحديثة Les Temps) (Modernes تحت عنوان *"الكراس الأخضر: شهادة المفقودين في الجزائر"*، غير أن السلطات الفرنسية صادرت العدد ومنعت نشره[29] في محاولة واضحة لطمس الأدلة و حجب الأصوات المطالبة بالحقيقة.

من أجل التستر على سياسة الإختفاء القسري، لجأت السلطات الاستعمارية إلى مجموعة من الأساليب التضليلية، كان أبرزها إصدار روايات رسمية لتبرير اختفاء الضحايا، مثل الادعاء بأن المعتقل "حاول الفرار"، كما في حالة موريس أودان، أو الزعم بأنه "انتحر"، كما في قضيتي العربي بن مهيدي وعلي بومنجل[30]. وإلى جانب هذا، برزت ممارسة أشد خطورة تمثلت في تنفيذ إعدامات سرّية ومنهجية مباشرة بعد جلسات التعذيب والاستجواب، وقد عُرفت في أوساط الجيش الفرنسي باسم Corvée de bois، كان غطاءً لغويًا، لسياسة تصفية جسدية ضد المعتقلين الجزائريين.[31]

5. مسؤولية الجيش والإدارة الاستعمارية في سياسة الاختفاء القسري:

5. 1. موقف بول تيتجان من سياسة الاختفاء القسري: لقد أثارت هذه الأساليب القمعية استياءً لدى بعض المسؤولين الفرنسيين، من بينهم بول تيتجان (Paul Teitgen)، الذي كان مكلفًا آنذاك بالشرطة العامة لولاية الجزائر، وشغل خلال "معركة الجزائر" منصب الأمين العام لمديرية الشرطة، حيث تم تعيينه في هذا المنصب بتاريخ 20 أوت 1956. لاحظ بول تيتجان ارتفاعًا كبيرًا في عدد المعتقلين سنة 1957، إلى درجة أنه كل أسرة جزائرية تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر، ففي الأشهر السبعة الأولى من تلك السنة، قدّر عدد المعتقلين بـ 24.000شخص[32]، من بينهم 3024حالة اختفاء، ويؤكد أن هذا العدد

الكبير من المفقودين، تم اعتقالهم ليلاً من قِبل مظليي الوحدة العاشرة وغالبًا لم يُعثر على جثثهم.[33] لقد أعرب بول تيتجان عن رفضه الشديد لممارسات الجيش الفرنسي، من خلال رسالة استقالة، وجّهها إلى الوزير المقيم روبير لاكوست، بتاريخ 24 مارس 1957[34]، إلا أن هذا الأخير رفض قبول استقالته[35]، وطلب منه البقاء في منصبه. في رسالته هذه، أبلغ تيتجان الحكومة الفرنسية بما كان يقوم به الجيش الفرنسي من تعذيب واختفاء قسري، خلال "معركة الجزائر"[36]، وأكد بنفسه أنه لاحظ، في "مراكز الإيواء" ببول كازال(Paul Cazelle) وبني مسوس، آثار التعذيب، والتي ذكّرته بما تعرض له قبل 14عامًا في أقبية الشرطة السرية الألمانية (الغيستابو) بمدينة نانسي.[37]

يضيف بول تيتجن أن الجيش الفرنسي، كان يقوم ليلاً باعتقالات عشوائية في منازل السكان، وغالبًا ما تُعتقل العائلات بأكملها. يقول في هذا الصدد: «اكتشفت الأمر عندما أجريت إحصاء في سبتمبر من عامي 1956 و1957، ولم أجد أثرًا للمفقودين في معسكر بول كازال [...] فقد ذهبت بنفسي ولم أعثر عليهم، إن البحر والوديان وحدهما كشفا عن مصير ضحايا مارسال بيجار كانوا يسمّونهم Crevettes) (Bigeard، إذ كانت أقدام المعتقلين توضع في قوالب ثم يُسكب عليها الإسمنت، وبعد أن يجف، يُلقون من مروحيات في البحر»[38]. كتب تيتجان في رسالته: «إذا لم أكن مخطئًا، فقد توفي بعض الأشخاص أثناء الاستجوابات تحت التعذيب، ومع ذلك، لم أكن أعلم أن استجوابات مهينة، كانت تُجرى في فيلا "سوزيني"، باسم بلادي وجيشها».[39]

5. 2 . استنكار الجنرال جاك باري دي بولارديير للممارسات الاستعمارية:

عبّر الجنرال جاك باري دي بولارديير[40]، عن رفضه القاطع للسياسة الاستعمارية الفرنسية التي انتهجها الجيش خلال "معركة الجزائر"، وذلك بعد أن لاحظ بنفسه تسجيل عدد كبير من حالات الاختفاء القسري للجزائريين، خاصة خلال الليل، ودون أي مبرر قانوني[41]. وقد صرّح في هذا السياق قائلاً: «كانت تأتي إليّ نساء مسلمات، وهنّ خائفات، ليُخبرنني أن ابنهن أو أزواجهن قد تم اعتقالهم ليلًا من قِبل ضباط، دون سبب يُذكر، ولم يحصلن على أي خبر عنهم منذ ذلك الحين».[42]

وبناءً على هذه الشهادات والمشاهدات، رفض بولارديير تنفيذ أوامر قائد الوحدة المظلية العاشرة، بعد أن تأكد له تورط الجيش في ممارسة التعذيب بالعاصمة الجزائرية، وقرر التخلي عن منصبه.[43]

5. 3. إنشاء "لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية":

تمّ تأسيس لجنة حماية الحقوق والحريات الفردية La Commission de Sauvegarde des Droits et Libertés Individuels، (C.S.D.L.I.) بتاريخ 5 أفريل 1957، بمبادرة من غي موليGuy Mollet)، بعد قضية اغتيال المحامي علي بومنجل، واستقالة الجنرال جاك باري دي بولارديير[44]. لقد نددت اللجنة بالأساليب التي استخدمها الجيش الفرنسي في الجزائر، وكشفت عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت ضد السكان، وأولت اهتمامًا خاصًا لقضية المفقودين، التي لم تغب عن تقاريرها[45]. فقد أوضحت أن عددًا من الجزائريين اختفى دون تفسير مقنع؛ فبينما غادر بعضهم المدينة، والتحق آخرون بجيش التحرير الوطني في الجبال، فإن ذلك لا يفسر العدد الكبير للمفقودين الذين لم يُعثر عليهم أبدًا[46]. قدمت اللجنة تقريرا إلى الحكومة في سبتمبر 1957، تم نشره لاحقًا في صحيفة "لوموند" Le Monde من نفس السنة[47]. إلا أنه، ووفقًا للمؤرخة رافائيل برانش(Raphaëlle Branche)، فإن هذه اللجنة لم تكن سوى "قشرة فارغة"[48]، فيما كانت الاستقالة هي الخيار الأخير لأعضائها الذين شعروا بأنهم رهائن محتجزون من قبل حكومة متواطئة مع القمع، وذلك بسبب عدم تمكّنهم من نشر تقاريرهم الشخصية في العلن.[49]

6. دراسة إحصائية لسياسة الاختفاء القسري في مدينة الجزائر 1957:

6. 1 . ملاحظات منهجية حول تحليل الوثائق الأرشيفية الخاصة بالاختفاء القسري:

تم الاعتماد في هذا الجزء من الدراسة على عينة أرشيفية مكونة من ثلاثة وأربعين (43) مراسلة إدارية رسمية، تم إصدارها بين شهري مارس وأوت من سنة 1957 من قبل السلطات الفرنسية في الجزائر. تحتوي هذه الوثائق على بيانات إدارية، توثق حالات اختفاء عدد من المواطنين الجزائريين، وتتضمن تواريخ الإصدار وعدد بطاقات البحث، أي عدد المفقودين، الذين تم الإبلاغ عن اختفائهم من طرف عائلاتهم، وقد تم اتباع خطوات منهجية تشمل ما يلي:

- تصنيف المراسلات الإدارية زمنيًا حسب تاريخ إصدارها، من 4 مارس إلى5 أوت 1957.

- تحديد عدد المفقودين حسب ما ورد في كل مراسلة إدارية (عدد بطاقات البحث في كل مراسلة يساوي عدد المفقودين).
- تم إدراج البيانات في جدول موحد يضم المعلومات الأساسية (التاريخ، عدد المراسلات، عدد المفقودين).
- تحويل البيانات إلى منحنى بياني، يعكس تطور عدد المفقودين حسب الأشهر، بهدف تسهيل المقارنة الزمنية، وتفسير أسباب تزايد عدد المفقودين أو تراجعه من شهر إلى آخر.

6. 2. دراسة نموذجية "لمراسلة إدارية" مرتبطة بالاختفاء القسري ليوم 14 مارس 1957:

نظرًا للتشابه في المراسلات الإدارية من حيث الشكل والمضمون، واختلافها فقط في التاريخ وعدد بطاقات البحث المرفقة، تم اختيار مراسلة واحدة بطريقة عشوائية لتحليلها كنموذج. يهدف هذا الاختيار إلى إبراز الخصائص العامة لهذه الوثائق الإدارية، على أن تُوظف مجمل الوثائق الأخرى في إطار الدراسة الإحصائية والتاريخية لسياسة الاختفاء القسري (الملحق رقم 01).

6. 2. 1 . تعريف الوثيقة:

- **الجهة المصدرة:** محافظ الجزائر المفتش العام للإدارة لمقاطعات منطقة الجزائر، Le Préfet d'Alger inspecteur général de l'administration pour les départements de la région d'Alger
- **المرسل إليه** :الجنرال قائد الفرقة المظلية العاشرة .D.P 10.
- **الموضوع:** إحالة 21 بطاقة بحث عن مفقودين لطلب معلومات إضافية عنهم.
- **التاريخ:** 14 مارس 1957.
- **المرجع:** CAB/295
- **مضمون الوثيقة:** الوثيقة عبارة عن مراسلة رسمية، يُعلم فيها المحافظ العام، قائد الفرقة المظلية العاشرة، أنه يُرسل له 21 بطاقة بحث(Notes de recherches)، ويطلب منه تزويده بالمعلومات الممكنة عن المفقودين (طلب الرد بمعلومات حول كل حالة إخفاء).

6. 2. 2 . تحليل الوثيقة:

في المراسلة المؤرخة بتاريخ 14 مارس 1957، وجّه محافظ الجزائر بيير بولوتPierre Bolotte، رسالة رسمية إلى قائد الفرقة العاشرة، يُبلغه فيها بإرسال 21 بطاقة بحث، تتعلق بالمفقودين، ويطلب منه تزويد الإدارة بأي معلومات متوفرة حولهم (دعوة إلى ملئها بالمعلومات الممكنة عن الأشخاص المختفين)، هذه المراسلة، ذات الطابع الإداري البحت، هي وثيقة تُمثل حجرًا أساسيًا في أي بحث تاريخي حول "المفقودين" في الجزائر العاصمة سنة 1957، فهي تمثل:

– الاعتراف غير المباشر بوجود مفقودين جزائريين:

إن هذا التاريخ "14 مارس 1957"، يتزامن مع فترة "معركة الجزائر"، مما يؤكد أن عدداً كبيراً من السكان المدنيين اختفوا أو اختُطفوا، ما دفع الإدارة إلى إرسال هذه "الاستفسارات" للجيش. تُظهر هذه المراسلة، أن الإدارة المدنية كانت على علم بوجود اختفاءات قسرية، حيث أحصت في يوم واحد فقط 21 حالة من المفقودين، للعلم أنه توجد 42 مراسلة أخرى وكل واحدة منها تحتوي على عدد معين من بطاقات البحث. غير أن لهجة الخطاب الإدارية و"طلب التعاون"، يعكس تواطؤًا ضمنيًا، أو عجزًا أمام السلطة العسكرية، التي كانت تتحكم في "مصير المدنيين، إن هذا الخطاب الرسمي يؤكد أن قضية المفقودين لم تكن خفية عن أعين الدولة الفرنسية. لقد تحوّل مصير المئات من الجزائريين المختفين إلى مجرد بطاقات بحث، تُرسل ضمن مراسلات رسمية إلى قيادة الجيش، هكذا فقد المفقودون أسماءهم وأصبحوا مجرد ملفات إدارية تُرسل وتُستقبل، توضح الوثيقة أن الإدارة الاستعمارية كانت تحتفظ ببطاقات بحث تخص مفقودين، ما يعني وجود نظام إداري لتوثيق حالات الاختفاء.

– التنسيق بين الإدارة المدنية والجيش:

تُعد هذه الوثيقة الرسمية، دليلًا ملموسًا على وجود تنسيق منظم بين السلطة الإدارية الاستعمارية والجيش الفرنسي، في تسيير ملفات المفقودين. يشير نص الرسالة إلى إرسال "21 بطاقة بحث" إلى القيادة العسكرية، وهو ما يؤكد أن الجيش كان الجهة الوحيدة القادرة على تقديم أجوبة بشأن مصير المفقودين، وبالتالي يُعَدّ المتهم الأول المحتمل عن حالات الإخفاء. كما يتضح أن الإدارة الاستعمارية لم تكن تجهل ممارسات الجيش، وإنما كانت تساهم في التغطية عليها إداريًا عبر بطاقات بحث، ووجود توقيع شخصية مثل P. Bolotte، يعزز من أهمية الوثيقة كشهادة إدارية على التورط للدولة الاستعمارية في الاختفاء. كما تُظهر الوثيقة أن المحافظة تسأل الجيش، لكنها لا تُحاسبه، وتكشف اللغة الرسمية vous voudrez bien"

"...me retourner(الرجاء الرد) أن لا وجود لأي سلطة مدنية حقيقية فوق الجيش في تلك الفترة، فهي تكتفي بجمع المعلومات وتوجيه الطلبات بصيغة إدارية. للإشارة، فهذه المراسلات الإدارية، هي صادرة عن محافظة الجزائر، وقد وُقِّعت إمّا من طرف P. Bolotte أو من طرف P. Noirot-Cosson، الذي كان يوقّع "نيابة عن المحافظ" في عدد من المراسلات.

جدول رقم 01: إحصاء عدد المفقودين الجزائريين من خلال المراسلات الإدارية مارس–أوت 1957

الرقم	عدد المراسلات المتوفرة	تاريخ المراسلة (اليوم/الشهر/السنة)	عدد بطاقات البحث في كل مراسلة (هو عدد المفقودين)	ملاحظات عامة
01	09 مراسلات في شهر مارس	04 مارس 1957	49	مكتوب على الوثيقة بقلم: "n° 1 à 49 notes" يشير ذلك إلى ترقيم تسلسلي للملفات الخاصة بالمفقودين، ويستخدم لضبط التسلسل الإداري، لكنه في الوقت نفسه يُمثل عدد بطاقات البحث أي عدد المفقودين. فهذه الصيغة "n° 1 à 49 notes"، تشير إلى 49 بطاقة بحث أي 49 مفقود
02		05 مارس 1957	25	n° 50 à 83 notes
03		08 مارس 1957	37	n° 75 à 112 notes
04		14 مارس 1957	21	
05		18 مارس 1957	19	
06		19 مارس 1957	08	
07		20 مارس 1957	44	
08		22 مارس 1957	35	
09		27 مارس 1957	52	n° 280 à 333 notes
المجموع			**290**	يبلغ عدد المفقودين في **شهر مارس 290 حالة إخفاء،**

				وذلك استنادا إلى (09) مراسلات متوفرة. غير أن الإرسالية الأخيرة، المؤرخة في 27 مارس، حُدد فيها عدد بطاقات البحث بـ 333 طلبا، ما يعني أن العدد الإجمالي لحالات الاختفاء القسري إلى غاية هذا التاريخ هو 333 حالة، وليس 290.
10	08 مراسلات في شهر أفريل	01 أفريل 1957	32	
11		04 أفريل 1957	18	
12		09 أفريل 1957	12	
13		12 أفريل 1957	48	
14		17 أفريل 1957	32	
15		20 أفريل 1957	15	
16		24 أفريل 1957	23	
17		26 أفريل 1957	16	
المجموع			**196**	يبلغ **عدد المفقودين في شهر أفريل 196 حالة إخفاء** قسري، وذلك وفقًا للمعطيات المستندة إلى (08) مراسلات متوفرة. وإذا أُخذ بعين الاعتبار أن عدد المفقودين في شهر مارس، حسب الإرسالية المؤرخة في 27 مارس، بلغ 333 حالة، فإن العدد الإجمالي لحالات الاختفاء القسري إلى غاية نهاية شهر أفريل ينبغي أن يكون 529 حالة، وليس 486 كما تبين من خلال مراسلات مارس و أفريل.
18	08 مراسلات في شهر ماي	02 ماي 1957	18	
19		06 ماي 1957	22	
20		09 ماي 1957	29	
21		15 ماي 1957	33	
22		18 ماي 1957	13	
23		21 ماي 1957	10	
24		24 ماي 1957	14	

25		28 ماي 1957	17	
المجموع			**156**	يبلغ **عدد المفقودين في شهر ماي 156 حالة إخفاء** قسري، وذلك وفقًا لـ(08) مراسلات متوفرة. وإذا اعتُمد الرقم المسجّل في نهاية شهر مارس، والمقدّر بـ 333 حالة، وأُضيف إليه عدد الحالات في شهر أفريل (196 حالة)، فإن المجموع يكون 529 حالة إلى غاية نهاية أفريل، وبإضافة 156 حالة لشهر ماي، يصبح العدد الإجمالي 685 حالة إلى غاية نهاية ماي، وهو ما يتعارض مع العدد الإجمالي لمارس وأفريل وماي بـ 642 حسب المراسلات المتوفرة فقط.
26	06 مراسلات في شهر جوان	03 جوان 1957	22	
27		16 جوان 1957	12	
28		17 جوان 1957	38	
29		19 جوان 1957	/	عدد البطاقات غير مذكور(العدد قد يكون مبينا في مرفقات لم تُحفظ مع المراسلة الأساسية.
30		27 جوان 1957	39	n° 791 à 829 notes
31		29 جوان 1957	27	n° 830 à 856 notes
المجموع			**138**	يبلغ **عدد المفقودين في شهر جوان 138 حالة إخفاء** قسري، وذلك وفقًا لـ(06) مراسلات متوفرة. في حين حسب الإرسالية الأخيرة المؤرخة بـ 29 جوان حُدد فيها عدد بطاقات البحث بـ 856 طلب منذ مارس، بهذا المعنى فعدد المفقودين إلى غاية 29 جوان هو 856 وليس 780.
32	11 مراسلة في شهر جولية	03 جويلية 1957	08	
33		04 جويلية 1957	11	n° 866 à 876 notes
34		09 جويلية 1957	07	

35		12 جويلية 1957	13	
36		13 جويلية 1957	/	
37		17 جويلية 1957	26	
38		18 جويلية 1957	31	
39		24 جويلية 1957	17	
40		26 جويلية 1957	17	
41		29 جويلية 1957	/	
42		30 جويلية 1957	16	
المجموع			**146**	يبلغ **عدد المفقودين في شهر ماي 146 حالة إخفاء،** وذلك استنادا إلى (11) مراسلة متوفرة. أما العدد الإجمالي لحالات الاختفاء القسري حتى 30 جويلية هو 1003 حسب الإرسالية المؤرخة في04 جويلية التي حُدد فيها عدد بطاقات البحث بـ 876 طلب، ما يعنى أن العدد الإجمالي لحالات اخفاء القسري حتى 30 جويلية 1957 هو 1003 حالة وليس 926.
43	مراسلة واحدة	05 أوت 1957	11	عدد المراسلات في شهر أوت واحدة فقط وتحتوي على 11 مفقود، فيصبح العدد الإجمالي منذ شهر مارس إلى غاية 05 أوت هو 937 حسب عدد المراسلات المتوفرة فقط.
المجموع			**11**	
المجموع الاجمالي			**937**	يبلغ عدد المفقودين الإجمالي 937 حالة، وفقا لما ورد في (43) مراسلة من مارس إلى أوت، غير أن الإرسالية المؤرخة في 04 جويلية تشير إلى وجود 876 بطاقة بحث، ما يعنى أن العدد الإجمالي لحالات اخفاء القسري حتى 05 أوت هو 1014 حالة، وليس 937.

يبين الجدول توزيع حالات الاختفاء القسري في العاصمة الجزائرية خلال الفترة من مارس إلى أوت 1957، وهي الفترة التي تمثل خمسة أشهر تقريبًا من سنة 1957.

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830
المجلد التاسع / العـدد الثاني
(8 رجب 1447هـ/ 28 ديسمبر 2025م)، ص 321– 350

تُظهر المعطيات الواردة في المراسلات الإدارية (43)، الصادرة بين مارس وأوت 1957، أنّ حالات الاختفاء القسري كانت شبه يومية خلال هذه الفترة، إذ لم يكد يخلو أي أسبوع من تسجيل مفقودين، مع تباين ملحوظ في الأعداد من يوم إلى آخر. فقد شهدت بعض الأيام ارتفاعا، وصل إلى عشرات المفقودين في يوم واحد، وكان 27 مارس و27 جوان من أبرز التواريخ التي سُجلت فيها معدلات مرتفعة، حيث بلغ عدد المفقودين في 27 مارس 52 حالة وفي 20 مارس 44حالة، بينما سجلت أيام أخرى أعدادًا أقل، مما يعكس الطابع المستمر في عمليات التوقيف والإخفاء، ويؤكد أن هذه الممارسة كانت جزءًا ممنهجًا من استراتيجية القمع خلال ما عُرف "بمعركة الجزائر".

دلالة العدد الإجمالي: إن عدد 937 مفقود في خمسة أشهر، يعكس شدة القمع في هذه المرحلة، إذا كان هذا الرقم مأخوذًا من 43 بطاقة فقط، فمن المرجح أن العدد الحقيقي أكبر بكثير إذا ما أُدرجت الوثائق الناقصة أو غير المحفوظة. للإشارة حسب الرقم التسلسلي المؤرخ في 04 جويلية 1957، تم تحديد عدد بطاقات البحث في 876 بطاقة، وهو ما يعادل عدد المفقودين إلى ذلك التاريخ، غير أنّه بعد إضافة ما تبقى من المراسلات الخاصة بشهري جويلية وأوت، فسوف يرتفع العدد إلى 1014 مفقود، بدلًا من العدد 937 المطابق لعدد بطاقات البحث الواردة في كل إرسالية إدارية خلال 05 أشهر.

جدول رقم 02: الإحصائيات الشهرية للإخفاء القسري من مارس إلى أوت 1957

الرقم	الشهر	عدد المفقودين	ملاحظة
01	مارس 1957	290	
02	أفريل 1957	196	
03	ماي 1957	156	
04	جوان 1957	138	
05	جويلية 1957	146	

06	أوت 1957	11	
المجموع		**937**	**يُقدر عدد المفقودين بـ937 حالة، وذلك استنادا إلى المراسلات الإدارية المتوفرة.**

يتضح لنا من خلال الجدول:

مارس 1957: قدر عدد المفقودين بـ290 حالة، مع ارتفاع كبير في أيام معينة من شهر مارس، إن التزايد في العدد خلال هذا الشهر هو مؤشر واضح على أن الاختفاء القسري، كان أداة أساسية ضمن الاستراتيجية العسكرية الفرنسية للقضاء على تنظيم الجبهة في المدينة، خاصة بعد تكثيف العمل المسلح و الإعلان عن الإضراب، وانخفاض تدريجي في الأشهر التالية، مع بقاء هذه السياسة القمعية مستمرة، مما يعني أن الاختفاء القسري لم يكن مجرد رد فعل طارئ حسب العمل الفدائي وإنما أصبح جزءًا من العمل الاستعماري للمظليين.

أفريل 1957: انخفاض في عدد المفقودين مقارنة بشهر مارس (196 مفقودًا)، لكن استمرار الفرقة المظلية في عمليات الاعتقالات العشوائية.

ماي 1957: استمرار في سياسة الاختفاء (156 مفقودًا)، قد يرتبط الانخفاض مقارنة بمارس بتغير في استراتيجية الفرقة المظلية، وذلك بعد سيطرتها على التنظيم الفدائي للمدينة، ونهاية ما يُعرف "بمعركة الجزائر الأولى"، حسب الكتابات الفرنسية، بالإضافة إلى مغادرة الفرق المظلية العاصمة نحو مناطق أخرى.

جوان 1957 : تم تسجيل 138 مفقودًا، هذا يثبت أن السياسة استمرت حتى بعد تراجع النشاط الفدائي في المدينة خلال هذه الفترة.

جويلية 1957: تسجيل 146 مفقودًا، رغم أن بعض الأيام لم يُسجل فيها عدد المفقودين.

أوت 1957: أوت يظهر تراجعًا واضحًا (بطاقة واحدة – 11 مفقود في 5 أوت)، يشكل هذا الشهر أدنى نقطة في الجدول، مما يشير إلى أن ذروة "معركة الجزائر" قد خفت نسبيًا، ربما بعد استكمال تفكيك معظم شبكات جبهة التحرير في المدينة، أو بفعل الضغط الإعلامي المتزايد في فرنسا نفسها وفضح الجيش الاستعماري لممارسته التعذيب.

7. دراسة بيانية لسياسة الاختفاء القسري في ضوء التطورات التاريخية:

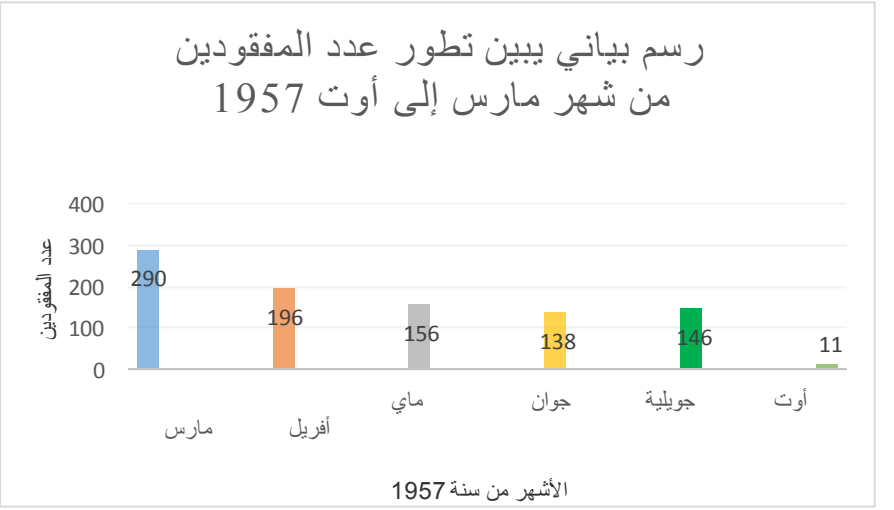

يظهر التوزيع الشهري لعدد المفقودين لسنة 1957، أنّ شهر مارس مثّل ذروة موجة الإختفاء القسري بـ 290 حالة، متزامنًا مع بداية ما يعرف "بمعركة الجزائر"، فقد تضاعفت عمليات الاعتقال بشكل فضيع ابتداء من سنة 1957[50]، وهذا بعد أن أصدرت الحكومة الفرنسية قرار يقضي بوضع المسؤوليات الأمنية وجهاز البوليس المدني تحت قيادة الجنرال ماسو[51]، قام هذا الأخير بتطبيق العقوبات الجماعية على سكان مدينة الجزائر، وتحميل مسؤوليات التخريب التي تلحق بمصالح السلطات الاستعمارية على يد الفدائيين.

لقد عرفت مدينة الجزائر سياسة الاعتقالات، انتشارا كبيرا قبل إضراب 28 جانفي 1957، وتعممت خلال "معركة الجزائر" واستمرت فيما بعد[52]، فكلما اشتدت إجراءات القمع التي مارستها السلطات الفرنسية ضد سكان المدينة، ازداد بالمقابل عدد حالات الاختفاء القسري في أوساطهم، فمثلا سُجل في شهر مارس أعلى عدد للمفقودين، يظهر ذلك نتيجة الاعتقالات التي تمت خلال نهاية جانفي وبداية شهر فيفري، بسبب الإعلان عن الاضراب ثمانية أيام، وتصعيد العمل المسلح في المدينة من ذلك وضع

قنابل يوم 27 جانفي 1957، في كل من "محل الكوك هاردي"، مقهى "الكافيتريا" و محل "الأوتوماتيك"[53]. بعد هذه العمليات الفدائية، وفي نفس اليوم أي 27 جانفي، وفقا لما ذهبت إليه المؤرخة رافائيل برانش، أنه تم اعتقال 190 شخص "مشتبه فيهم" وتفتيش 1660 جزائري وحجز 281 منهم ونقل 85 شخص إلى مركز الفرز ببن عكنون.[54]

قام الجنرال ماسو، بمنع التجول ليلا محددا الوقت ابتداء من الساعة التاسعة ليلا إلى الساعة الخامسة صباحا، وتفتيش منازل الجزائريين[55]؛ فحسب رأيه، من حق السلطات الفرنسية استجواب أي شخص "مشتبه فيه" وبإمكانها اعتقال أي شخص في منزله أم لا وفي النهار كما في الليل[56]، وبأمر من الجنرال جاك ماسو، قام في ليلة 7 إلى 8 جانفي 1957، حوالي 10000 جندي بمحاصرة القصبة وتفتيش منازلها وإلقاء القبض على أي شخص مشتبه فيه، حسب جريدة " فرانسوار " *France-Soir*.[57]

لقد قامت السلطات الفرنسية يوم 14 جانفي 1957 بمحاصرة شديدة للمنطقة المستقلة، خاصة في حي القصبة، حيث فتشت جميع المنازل وأخرجت السكان منها واعتقلتهم، وخلال نصف يوم فقط، تم اعتقال أكثر من 3000 شخص، نُقلوا إلى مراكز الفرز المختلفة، حسب الجنرال جاك ماسو[58]. وبعد يومين أي في 16 جانفي 1957، وفي منتصف الليل، توجهت السلطات الفرنسية إلى العديد من شوارع العاصمة وضواحي القصبة، وقامت بعمليات تفتيش[59]، كما حاصرت الأحياء وألقت القبض على كل "مشتبه فيه"، وكانت الغالبية من القصبة، حيث تم اعتقال 1500 شخص[60]. وفي 31 جانفي، تم تفتيش ومراقبة 2500 شخص من بلكور[61]، حسب ما كتبت جريدة La Dépêche Quotidienne d'Alger. ووفقا لبيار باتي P. Batty: « تم اعتقال 40% من السكان و استجوابهم خلال ربيع و صيف 1957، حيث كان "المشتبه فيه" يُستجوب ليلا، حتى يتمكن المظليين من اعتقال آخرين قبل طلوع الفجر»[62]، في حين يُقدر ياسف سعدي عدد المعتقلين خلال فترة الإضراب فقط، بأكثر من 5000 شخص.[63]

نسجل في يوم 10 فيفري 1957 وضع قنابل في ملعب الرويسو وملعب الأبيار[64]، بعد هذه العمليات الفدائية، استمرت سياسة الاعتقالات وبشكل واسع في وسط سكان المنطقة المستقلة، فقد قام الجنرال جاك ماسو، حسب جريدة " ليكو دالجي "، باعتقال 488 شخصا خلال 24 يوما[65]. تواصلت العمليات الاستعمارية بوتيرة مرتفعة في شهري أفريل (196حالة) وماي (156حالة)، فقد استمر القمع الاستعماري في المدينة من خلال سياسة منظمة للاعتقالات الجماعية والاختفاء القسري والتطويق والتفتيش الجماعي، التي شملت آلاف السكان في حي القصبة وما جاوره[66]. إن إبراز الأرقام الكبيرة

للموقوفين والمشتبه فيهم يعكس محاولة السلطة الاستعمارية إضفاء طابع "شرعي" على القمع، في الوقت الذي كانت فيه هذه الممارسات تؤدي إلى حرمان آلاف الجزائريين من حقوقهم الأساسية. وابتداءً من جوان، برز منحنى تراجع نسبي (138حالة) يعكس بداية انحسار الحملة، قبل أن يُسجَّل ارتفاع جديد في جويلية (146حالة) ربما نتيجة عمليات موجهة ضد الشبكات المتبقية. أما شهر أوت فقد شهد انخفاضًا حادًا (11حالة) في سياق اقتراب نهاية "معركة الجزائر"، واعتقال عدد كبير من مسؤولي التنظيم، مما أضعف قدرة المقاومة على النشاط في العاصمة.

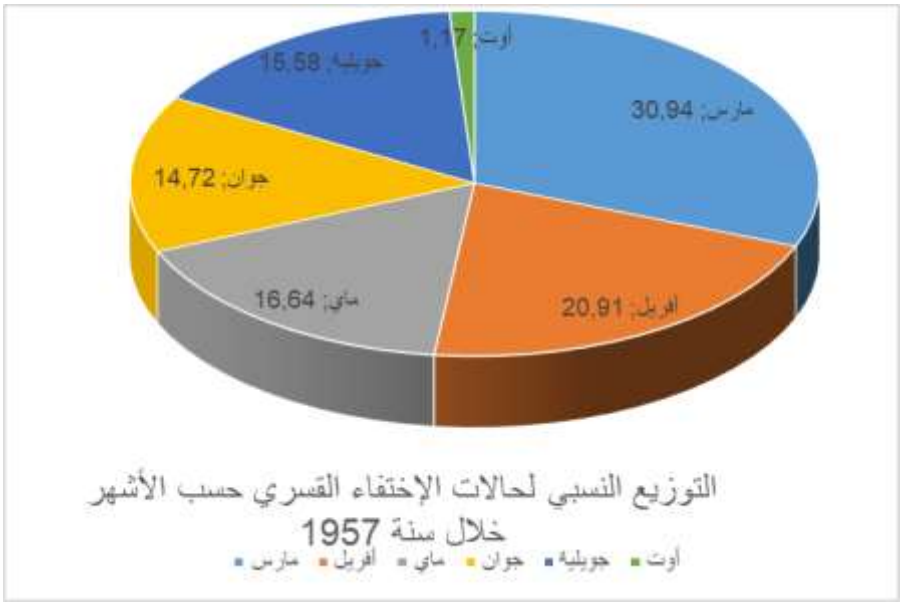

يُظهر المنحنى البياني للتوزيع النسبي لحالات الاختفاء القسري خلال 1957، أنّ هذه السياسة لم تكن متساوية على امتداد أشهر السنة، بل تركزت أساسًا في الفترة الممتدة بين مارس وأفريل، فقد سُجل في مارس أعلى نسبة (30,94%)، وهو ما يعكس ذروة "معركة الجزائر"، حين مُنح الجنرال ماسو ووحداته المظلية، صلاحيات واسعة، أدت إلى تنفيذ اعتقالات جماعية، انتهت في كثير من الحالات بالاختفاء. وفي شهر أفريل (20,91%) تواصلت هذه السياسة بشكل منظم، حيث استهدفت عمليات الجيش الفرنسي التنظيم الفدائي. أما في ماي (16,64%) وجوان (14,72%) وجويلية (15,58%)، فقد استمرت السياسة بوتيرة أقل، بما يعكس انتقال الجيش من سياسة الاعتقالات العشوائية إلى عمليات أكثر تحديدا، مع

الحفاظ على أسلوب الإخفاء، كوسيلة لترهيب السكان وتفكيك تنظيم الثورة. في المقابل، شهد شهر أوت (1,17%) انخفاضًا حادًا في عدد الحالات، وهو ما يرتبط بنهاية ما سمي "بمعركة الجزائر"، بعد تفكيك جزء هام من الشبكات الفدائية واعتقال أبرز مسؤوليها.

8. خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تكشف دراسة سياسة الاختفاء القسري في الجزائر سنة 1957، عن أحد جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، حيث مورست هذه السياسة بشكل منظم ضد المدنيين الجزائريين، بهدف القضاء على تنظيم الثوري للمدينة. فآلاف الأشخاص تم توقيفهم خلال ما يُعرف "بمعركة الجزائر"، خاصة في الليل، دون أوامر قضائية، وتُثبت الوثائق الأرشيفية أن العائلات كانت تبحث دون تلقي أي رد رسمي، ولا يزال مصير العديد من الضحايا مجهولا إلى اليوم، مما يجعل الجريمة مستمرة قانونياً وانسانياً.
- من خلال التحليل الكمي والمعالجة التاريخية للوثائق، تبيّن أن عدد المفقودين شهد تصاعدًا ملحوظاً خلال شهر مارس 1957، ليتراجع تدريجيًا في الأشهر الموالية، وتُظهر هذه المعطيات علاقة واضحة بين اشتداد القمع الاستعماري وتصاعد حالات الاختفاء القسري، ما ينفي الطابع العشوائي أو الفردي لهذه الانتهاكات، ويؤكد أنها كانت جزءًا من سياسة منظمة نفذها الجيش الفرنسي بتواطؤ من الإدارة المدنية. ويتبيّن من الوثائق والأحداث المتزامنة أن سياسة الاختفاء القسري كانت مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بتصاعد العمل الثوري في المدينة، وبلغت ذروتها بعد الإعلان عن إضراب الثمانية أيام في 28 جانفي 1957، وما سبقه من عمليات فدائية، فقد قابلت السلطات الفرنسية ذلك باعتقالات ليلية جماعية واسعة النطاق.
- بلغ عدد المفقودين، حسب العينة المدروسة والمتمثلة في (43) مراسلة إدارية رسمية، 937 مفقودًا بين مارس وأوت 1957، وذلك استنادا إلى عدد بطاقات البحث الواردة في هذه المراسلات. غير أن في إحدى الإرساليات المؤرخة في 4 جويلية 1957 تُشير إلى وجود 876 بطاقة بحث في تلك المرحلة، وهو ما يرفع العدد الإجمالي للمفقودين إلى غاية 5 أوت 1957 إلى 1014 حالة إخفاء

قسري، ما يُبيّن أن العدد الحقيقي قد يكون أعلى من ذلك، بالنظر إلى احتمال غياب بعض المراسلات أو عدم حفظها ضمن الأرشيف الفرنسي.

- تم تسجيل الذروة في شهر مارس بـ 290 مفقودًا، وهو ما يرتبط ببداية ما سُمي "بمعركة الجزائر"، وتحوّل المسؤولية الأمنية إلى الجنرال جاك ماسو، الذي طبق سياسة العقاب الجماعي بحق السكان، وحمّلهم مسؤولية الأعمال الفدائية.
- يظهر تحليل الوثائق أن الإدارة الفرنسية، رغم تسجيلها لعمليات التوقيف، لم تقدم أي متابعة قانونية أو قضائية، مما يؤكد طابع الاختفاء القسري. كما تكشف هذه الوثائق كيف كانت السلطات الاستعمارية متواطئة، بشكل فعلي في الاختفاء القسري، كما بينت المراسلات الإدارية معطيات رقمية وتواريخ محددة لاختفاء الجزائريين، صادرة عن جهات أمنية أو إدارية فرنسية.
- ووفقا للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإن ما وقع في الجزائر سنة 1957 ينطبق تمامًا مع التعريف القانوني للاختفاء القسري، حيث تم توقيف أو اختطاف أشخاص من قبل وحدات المظليين الفرنسيين (الوحدة المظلية العاشرة)، مع رفض السلطات الفرنسية الاعتراف بالاعتقال أو الكشف عن مصيرهم، وحرمان ذويهم من أي وسيلة قانونية لمعرفة مصيرهم. وتصنف هذه الممارسات كجريمة ضد الإنسانية، كونها ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق ومنظم ضد السكان المدنيين في العاصمة الجزائرية، قصد القضاء على تنظيم المنطقة المستقلة لكن للأسف شمل حتى المدنيين الأبرياء أيضا.

9. الهوامش

[1] خالد خليف، المفقودون في النزاعات المسلحة" الأبعاد الإنسانية والقانونية"، **مجلة القانون الدولي الإنساني**، ع10، 2015، ص71.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، **المفقودون بعد النزاعات: دليل عملي للعائلات والسلطات**، جنيف، 2002، ص 6.

[3] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، "الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري"، نيويورك، 2010، المادة 2، الموقع: https://www.ohchr.org/ar/instruments

[4] A/HRC/19/58, Report of the Working Group on Enforced or Involuntary Disappearances, United Nations, 2012.

[5] Raphaëlle Branche, **La torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie (1954-1962)**, Gallimard, 2001, p.156.

[6] : Paul Teitgen, « Lettre de démission du 24 mars 1957 ; Jacques Vergès, Le cahier vert des disparus en Algérie », in Les Temps Modernes, 1957.

[7] Archives Nationales d'Outre-Mer (ANOM), Aix-en-Provence, FR ANOM 91 4 I 62 ALGER.

[8] Fabrice Riceputi, **Ici on noya les Algériens**, **La bataille de Jean-Luc Einaudi pour la vérité**, Le Passager clandestin, 2021, p.p. 45-52.

[9] مُحَمَّد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، الجزء الأول، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 92.

[10] كان الشهيد العربي بن مهيدي، يؤمن بأهمية توسيع رقعة الكفاح إلى قلب العاصمة، قال، في هذا الصدد، عبارته الشهيرة «ليتحول قلب مدينة الجزائر إلى ديان بيان فو ثانية»، وكذلك «ألقوا بالثورة في الشارع، فسيحتضنها الشعب».

[11] الملتقى الوطني الثالث لتسجيل وقائع و أحداث الثورة التحريرية، **الولاية الرابعة: التقرير السياسي، الفترة من 1959 إلى نهاية 1962**، ج1، ص 141.

[12] المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، « إضراب الثمانية أيام 28 جانفي 1957 – 4 فيفري1957 »، **مجلة الرؤية**، الجزائر، ع1، 1997، ص51.

[13] Jacques Massu, **La vraie bataille d'Alger**, Librairie Jules Tallandier, 1971, p. 29.

[14] Benjamin Stora, **Les mots de la guerre d'Algérie**, Presses Universitaire du Mirail, France, 2005, p. 24.

[15] Mohamed Lebjaoui, **Bataille d'Alger ou Bataille d'Algérie?**, Editions Gallimard, 1972 a, p.17, voir aussi Erwan Bergot, **Bataillon Bigeard**, Presses de la Cité, 1977, p.233.

[16] Auteur Inconnu,« Sous l'autorité de M. BARET, I.G.A.M.E. le général MASSU est chargé de l'ordre dans la région algéroise », *L'Echo D'Alger*, N° 16356, daté 08/01/1957.

[17] Jacques Massu, *op*. cit., p. 32.

[18] تضمّنت صلاحيات الجنرال ماسو ما يلي:

- مراقبة حركة الأشخاص والممتلكات وفرض الإقامة الجبرية على المشتبه فيهم، وتنظيم ونقل المواد الأساسية والحيوانية.
- تسريح وتفتيش المساكن دون إذن مسبق وتنفيذ مداهمات ليلية ونهارية بحثًا عن أسلحة وذخيرة.

- إنشاء مناطق محظورة أو تحت المراقبة الصارمة وتفتيش المسارح ودور السينما والمقاهي والتجمعات.
- فرض غرامات مالية على من يُشتبه في دعمهم للمتمردين، تعويضًا عن الأضرار اللاحقة بالممتلكات العامة أو الخاصة، أنظر: Jacques Massu, *op. cit*., p. p. 32-33

[19] تتمثل هذه الفرق في: الفرقة الأولى للمظليين الأجانب (1er R.E.P)، الفرقة الثانية للمظليين العاملين في المستعمرات (2e R.P.C)، الفرقة الثالثة للمظليين العاملين في المستعمرات (3e R.P.C)، الفرقة الأولى لصيّادي المظليين (1er R.C.P)، أنظر: Maurice Faivre, **Les archives inédites de la politique algérienne: 1958-1962**, Editions L'Harmattan, 2000, p. 158.

[20] Mohamed Teguia, **L'Algérie en Guerre**, Office des Publications Universitaires, Alger, 1988, p. 235.

[21] Raphaëlle Branche, *op. cit*., p. 137.

[22] Catherine Teitgen-Colly, Gilles Manceron, Pierre Mansat, **Les disparus de la guerre d'Algérie suivi de La bataille des archives : 2018-2021**, L'Harmattan, 2021, p. 29-30.

[23] Maurice Faivre, **Conflits d'autorités durant la guerre d'Algérie: nouveaux inédits**, Editions L'Harmattan, 2004, p. 31.

[24] Benjamin Stora, *op. cit*., p. 41.

[25] Jean Planchais et Patrick Eveno, **La Guerre D'Algérie**, Editions La Découverte / le journal Le Monde, Paris, 1989 – 1990, p. 133.

[26] Benyoucef Benkhedda, **ALGER, Capitale de la Résistance1956 – 1957**, Editions Houma, Alger, 2002, p. 86.

[27] Benyoucef Benkhedda, "L'arrestation de Ben M'hidi et la pratique de la torture à Alger en 1957 ", *Le Quotidien d'Oran*, Jeudi 24 Mai 2001, p. 08.

[28] Jacques Verges, Michel Zavrian et Maurice Courrege, **Les Disparus le cahier vert**, La Cité Editeur, Lausanne, 1959, p.57.

[29] Pierre Vidal-Naquet, **Les crimes de l'Armée Française**, Librairie François Maspero, Paris, 1975, p. 78.

[30] Pierre Vidal-Naquet, **L'affaire Audin**, Les Editions de Minuit, Paris, 1958, p.p.17-18.

[31] Jean Planchais et Patrick Eveno, op. cit., p. 126.

[32] Djilali Sari, **Huit jours de la Bataille D'Alger**, Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1987, p. 112.

[33] Jean Planchais et Patrick Eveno, op. cit., p.p. 131-132, voir aussi Mohamed Lebjaoui, op. cit., p. 279.

[34] Auteur Inconnu, « Lettre de démission de Paul Teitgen **»**, **Le Monde**, Editorial, daté le 1 octobre 1960.

[35] بعد فشل بول تيتجان في فرض وجهة نظره الإنسانية على المؤسسة العسكرية، قدم استقالته للمرة الثانية يوم 12 سبتمبر 1957، وغادر الجزائر نهائيًا. ظلت رسالته مجهولة حتى 1أكتوبر1960، حيث تم عرضها أثناء محاكمة قضية شبكة جونسون(Réseau Jeanson)، ثم نُشرت لاحقًا في العدد11 من جريدة "Vérité Liberté" في جويلية1961، أنظر:

Institut National de l'Audiovisuel (©INA.), Interview de Paul Teitgen : Témoigne de ce qu'a été "La Bataille d'Alger" avec les pleins pouvoirs aux militaires, de la torture et des méthodes de certains militaires comme Bigeard (les crevettes Bigeard), Témoignage de Paul Teitgen cité par Pierre Vidal- Naquet, La raison d'Etat, Paris, 1962, disponible sur Ina.fr., consulté le 19 avril 2011.

[36] Germaine Tillion, **Les ennemis complémentaires: guerre d'Algérie**, Tirésias, 2005, p.201.

[37] Auteur Inconnu,« Lettre de démission de Paul Teitgen », op.cit.

[38] Documentaire, **La Bataille d'Alger**, réalisé par Yves Boisset, produit par Compagnie des Phares et Balises, 2006, France 2, diffusée le 11 janvier 2007.

[39] Auteur Inconnu,« Lettre de démission de Paul Teitgen », op.cit.

[40] **جاك باري دي بولاردیار**: ولد يوم 16 ديسمبر 1907 بفرنسا، جنرال فرنسي، مناضل خلال الحرب العالمية الثانية و حرب الهند الصينية و حرب التحرير الجزائرية. و هو الضابط الوحيد الذي ندد علنا عن استخدام التعذيب خلال حرب الجزائر و الممارسات القمعية للجيش الفرنسي.

[41] Jacques Paris De Bollardiere, **Bataille d'Alger, bataille de l'homme**, Desclée De Brouver, 1972, p. 81.

[42] Auteur Inconnu, « Soixante jours d'arrêts de forteresse au général de Bollardière », **Le Figaro**, daté le 17 avril 1957, voir aussi Jacques Paris De Bollardiere, op.cit., p. 92.

[43] Ibid, p. 81.

[44] Raphaëlle Branche, «La commission de sauvegarde pendant la guerre d'Algérie : chronique d'un échec annoncé», **Revue d'Histoire Vingtième Siècle**, N°61, daté en janvier-mars 1999, p. p.14 - 29.

[45] Raphaëlle Branche, «La Seconde commission de sauvegarde des droits et libertés individuels», In Association Française Pour L'histoire De La Justice (AFHJ), **La justice en Algérie 1830-1962**, Paris, La Documentation Française, 2005, p. p. 237- 246.

[46] Jacques Verges, Michel Zavrian et Maurice Courrege, *op. cit.*, p. 111.

[47] Auteur Inconnu, «"Le Monde" publie le rapport de la Commission de sauvegarde», **Témoignage chrétien**, daté le 20 décembre 1957.

[48] Raphaëlle Branche, « La commission de sauvegarde… », *op. cit.*, p. p. 28 - 29.

[49] Ibid, p. 24.

[50] لقد عرفت العاصمة الجزائر ارتفاعا كبيراً في عدد المعتقلين خلال سنة 1957، هذا ما تبينه عناوين الجرائد التالية :

- Auteur Inconnu, "Le 31 janvier, 2500 individus sont interpellés lors d'une Opération de contrôle à Belcourt ", **La Dépêche Quotidienne d'Alger**, 1er février 1957, p. 03.
- Auteur Inconnu, "Saint- Eugene: plusieurs terroristes arrêtés dont ALI Z'Yeux bleus", **L'Echo d'Alger**, janvier 1957, N° 16363, p. 08.
- Auteur Inconnu, "Le général Massu dresse le bilan de l'activité de ses parachutistes dans le grand Alger: 488 arrestations en 24 jours", **L'Echo d'Alger**, jeudi 14 février 1957, N° 16388, p. 10.

[51] Jacques Massu, *op. cit*., p. 26.
[52] Djilali Sari, op. cit, p. 98.
[53] Auteur Inconnu, « Explosion de bombes à l'Otomatic à la Cafeteria et au Coq Hardi », **Journal Dernière Heure**, N° 3159, daté le 28 janvier 1957.
[54] Raphaëlle Branche, *op. cit*., P. 116.
[55] Yves Godard, **Les paras dans la ville**, tome I, Librairie Arthéme Fayard, 1972, p. 250.
[56] Jacques Massu, *op. cit*., p. 49.
[57] Auteur Inconnu, «10000 soldats ont fouillé la casbah sous la direction du Général Massu», **Journal France-Soir**, daté le 7 janvier 1957.
[58] Jacques Massu, *op. cit*., p. 90.
[59] Auteur Inconnu, **«**Opérations de fouilles hier à Alger et en banlieue Casbah», **L'Echo D'Alger**, N° 16363, daté le 16 janvier 1957.
[60] Yves Courriere, op. cit, p.p. 534-536.
[61] Auteur Inconnu, «Le 31 janvier, 2500 individus sont interpellés lors d'une Opération de contrôle à Belcourt», **La Dépêche Quotidienne d'Alger**, Editorial, N° 2584, daté le 1er février 1957.
[62] Peter Batty, **La guerre d'Algérie**, Editions Bernard Barrault, Paris, 1989, P. 63.
[63] Saadi Yacef, **La Bataille D'Alger: l'affrontement**, tome II, Editions Casbah, Alger, 1997, p. 135.
[64] Auteur Inconnu, «Auteurs des attentats à la bombes sur les stades d'Alger et El- Biar: 4 terroristes ont été exécutés hier matin à Alger», **L'Echo d'Alger,** N° 16496, daté le 21 juin 1957, voir aussi MEYSSONNIER Fernand, **Paroles de bourreau**, **témoignage unique d'un Exécuteur des Arrêts criminels**, Recueilli et présenté par Jean- Michel Bessette, Editions Imago, France, 2002, p. 130.
[65] Auteur Inconnu, «Le général Massu dresse le bilan de l'activité de ses parachutistes dans le grand Alger : 488 arrestations en 24 jours», **L'Echo d'Alger,** N° 16388, daté le 14 février 1957.
[66] Auteur Inconnu, "Le 16 mai, place du Gouvernement, un gigantesque bouclage a permis de contrôler des milliers de personnes…", **La Dépêche Quotidienne d'Alger,** 17 mai 1957, p. 01, voir aussi Auteur Inconnu, "Le 27 mai à 0 heure, 1500 policiers et 5000 militaires fouillent la Casbah, 4000 suspects sont interpellés et 400 arrestations effectuées", **La Dépêche Quotidienne d'Alge**r, 28 mai 1957, p. 01.

10. الملاحق

الملحق رقم 01: مراسلة إدارية مرتبطة بالاختفاء القسري بتاريخ 14 مارس 1957[1]

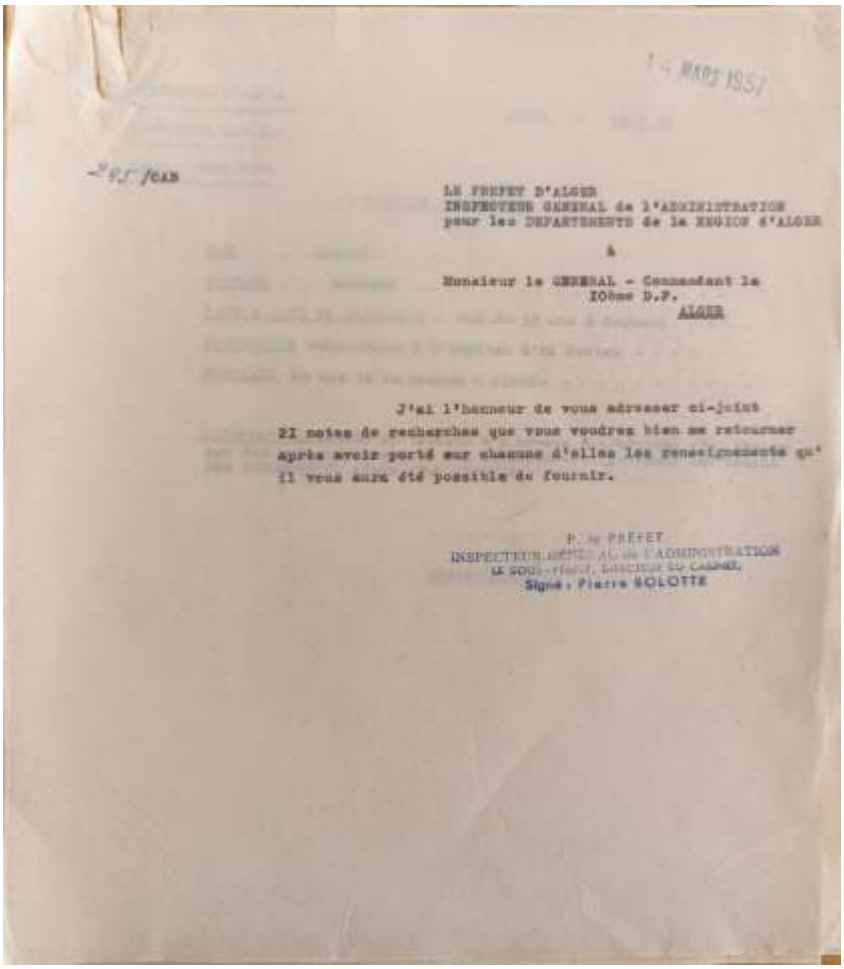

14 MARS 1957

2 P.S /CAB

LE PREFET D'ALGER
INSPECTEUR GENERAL de l'ADMINISTRATION
pour les DEPARTEMENTS de la REGION d'ALGER

à

Monsieur le GENERAL - Commandant la
10ème D.P.
ALGER

J'ai l'honneur de vous adresser ci-joint 21 notes de recherches que vous voudrez bien me retourner après avoir porté sur chacune d'elles les renseignements qu' il vous aura été possible de fournir.

P. le PREFET
INSPECTEUR GENERAL de l'ADMINISTRATION
LE SOUS-PREFET, DIRECTEUR DU CABINET,
Signé : Pierre SOLOTTE

[1] Archives Nationales d'Outre-Mer (ANOM), Aix-en-Provence, FR ANOM 91 4 I 62 ALGER.